

GUID 1950

مبدأ توجيهي عن تطوير أُطر الكفاءة
لمراجعي الحسابات

صدرت توجيهات الإنتوساي

من طرف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية
والمحاسبة، الإنتوساي، كجزء من إطار الإنتوساي للتصريحات

المهنية. لمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة

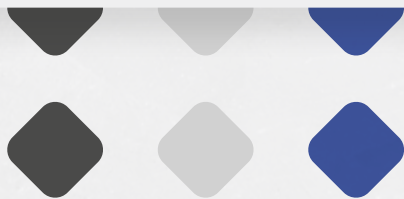
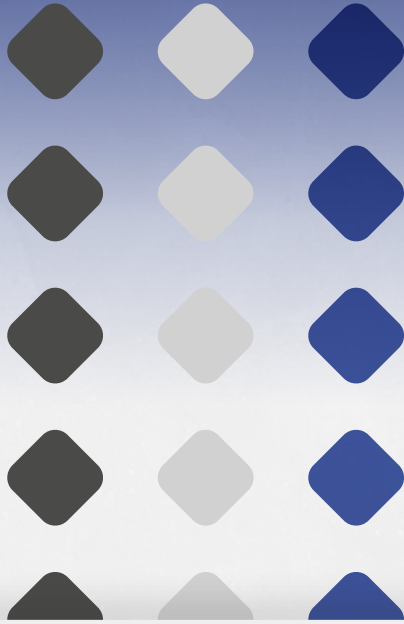
www.issai.org



INTOSAI



INTOSAI



جدول المحتويات

5	المقدمة
6	الهدف
7	التعريفات
8	النطاق
9	اعتبارات رئيسية
	أ. المنهجية الأساسية التي يتبعها الجهاز الأعلى للرقابة لتحديد الكفاءات الأساسية المخصصة
9	لدور مراجع حسابات القطاع العام
11	المواءمة مع إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية
11	الأهمية المستمرة
11	الانسجام الأساسي
12	الإتقان الكامل
12	السلوك القابل للإخضاع للملاحظة
12	ب. تطوير إطار للكفاءة خاص بالجهاز الأعلى للرقابة.
12	الكفاءات الخاصة المميّزة للجهاز الأعلى للرقابة
14	الأساس المناسب للمعرفة والمهارات
15	الآراء الختامية المتعلقة بتطوير إطار كفاءة خاص بالجهاز الأعلى للرقابة
16	ج. اعتبارات أخرى ذات صلة
	توسيع إطار الكفاءة لخدمة جميع الوظائف المحددة في هياكل الجهاز الأعلى للرقابة وتوجيه
16	تقدم المسار الوظيفي
17	تحليل إطار الكفاءة في سياق أجزاء عناصره
17	تقويم الكفاءات

مثال لإطار كفاءة أساسي قائم على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

إطار الكفاءة الأساسي للمهني المختص بمراجعة حسابات القطاع العام

أ. الكفاءات الشاملة للمراقب المهني المختص

ب. كفاءات المراقب المهني المشارك في رقابة الالتزام

ج. كفاءات المراقب المهني المشارك في المراجعة المالية

د. الكفاءات الخاصة بالمراقب المهني المشارك في رقابة الأداء

و. كفاءات المراقب المهني المشارك في أنشطة الاختصاص

- (1) المبدأ التوجيهي المنبثق عن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة رقم 150 - تحدد كفاءة مراجع الحسابات أربعة شروط تنظيمية تستند إليها مسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بكفاءة مراجع الحسابات.
- (2) ينص الشرط التنظيمي الأول من المعيار الدولي (150) للأجهزة العليا للرقابة على أن كل جهاز رقابة عليا يتعين عليه أن يحدد ويوثق الكفاءات ذات الصلة المرغوب فيها من كل مراجعي الحسابات للوفاء بتفويض جهاز الرقابة العليا. ويتبني مفهوم أطر أو خصائص الكفاءة كوسائل لوصف الكفاءات المثالية المطلوبة أو المتوقعة من مراجع الحسابات لكي يقوم بمهمة معينة أو ليشغل منصباً معيناً في المؤسسة.
- (3) ينطلق المبدأ التوجيهي 1950 من هذا الشرط التنظيمي ويوجه أجهزة الرقابة المالية العليا لكيفية تحديد مجموعة الكفاءات المناسبة التي تفي بشروط المعايير الدولية للمؤسسات العليا للرقابة أو المعايير المحاسبية الأخرى التي يتبناها الجهاز الأعلى للرقابة، فضلاً عن تفويض الجهاز الأعلى للرقابة وأية اعتبارات معينة تنبثق عن الإستراتيجية التنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة.
- (4) وأخذاً في الاعتبار بالعلاقة الوثيقة بين تصميم أطر القدرات والوسائل الخاصة بتقويم هذه الكفاءات، يتعامل المبدأ التوجيهي 1950 لحدّ ما مع الشرط التنظيمي 4 المستنبط من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 150 الذي يتطلب قيام الجهاز الأعلى للرقابة بتطوير وسائل لتقويم الكفاءات وتنفيذها، والتأكيد جزئياً على التطوير الناجح للكفاءة، وتزويد الجهاز الأعلى للرقابة بمعلومات موثوقة متعلقة بنجاح تدخلات التطوير المهني وأثر هذه التدخلات على عمل الجهاز الأعلى للرقابة.
- (5) ويقدم المبدأ التوجيهي 1950 موجّهات في سياق ملامح الكفاءة الإحترافية (كما ورد في الفقرة 5 من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 150).

الهدف

- (6) يتمثل هدف المبدأ 1950 في اعتماد عملية أساسية لمساعدة الجهاز الأعلى للرقابة على تحديد الكفاءات التي تعكس خصوصية الرقابة المالية على القطاع العام وتعطي وصفاً كاملاً للاحتياجات الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة التي تُدَوَّن في إطار معين للكفاءات يعتمدها الجهاز الأعلى للرقابة. ويدعم هذا المبدأ الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات في تنفيذها وتطبيقها لمتطلبات وشروط المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 150.
- (7) ولإعطاء أثر لهذا الهدف، أكد المبدأ التوجيهي رقم 1950 على ما يلي:
- أ) تقديم عدد من المفاهيم التي يجوز الأخذ بها في تطوير إطار الكفاءة.
- ب) وعكس مثال يُحتَدَى في مجموعة الكفاءات التي تمثل تفرُّد مراجعة حسابات القطاع العام الذي وُصِف وصفاً متجانساً مع إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP).
- ج) ووصف اعتبارات الكفاءة التي يمكن إضافتها للمادة 7 (ب) بغية الوصول إلى إطار متكامل للكفاءات المتخصصة.
- د) وإدراج المسائل الأخرى التي يمكن بحثها في التطبيق العملي والاستفادة من إطار الكفاءة في الجهاز الأعلى للرقابة بما يشمل وسائل التقويم.

التعريفات

- (8) **الكفاءة:** هي المعرفة والمهارات والسمات الشخصية اللازمة للأداء الناجح للعمل (الفقرة 12 من المعيار الدولي للمؤسسات العليا للرقابة رقم 150).
- (9) **إطار الكفاءة:** وهو نموذج مفاهيمي يُفصّل ويُعرف الكفاءات المتوقعة من المراقب المالي الفرد، والمجموعة من مراجعي الحسابات أو الفريق منهم المعني بمهمة معينة أو بأداء وظيفة معينة في المؤسسة (الفقرة 13 من المعيار الدولي للمؤسسات العليا للرقابة رقم 150).
- (10) **الكفاءات الأساسية:** تمثل الحد الأدنى من الكفاءات التي ينبغي أن يتمتع بها مراجعو الحسابات في مجال معين. وفي سياق مصطلحات الإنتوساي تشير الكفاءات الأساسية إلى المعرفة والمهارات والسمات الشخصية التي تربط بين أعضاء مجتمع مراجعي حسابات القطاع العام. ويأتي وصفها وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أو معايير مراجعة الحسابات الأخرى التي يعتمدها الجهاز الأعلى للرقابة كما أوردتها المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 100.
- (11) **الكفاءات الإضافية:** وهي الكفاءات التي تجعل من كل جهاز أعلى للرقابة جهازاً متميزاً، ومن المقبول به بشكل عام بين جميع أعضاء الإنتوساي أنه بنفس القدر الذي يتشاطر فيه أعضاء الأجهزة العليا للرقابة المالية قواعد مشتركة في عملهم الذي يقومون به من أجل تحقيق التغيير المنشود في حياة المواطنين نجد أنهم يعملون وفق تفويض واختصاصات مختلفة، وتشريعات متباينة، واعتبارات مختلفة في إدارة المال العام، واعتبارات واحتياجات ومنهجيات وممارسات مختلفة. وإن الأمر متروك لكل جهاز أعلى للرقابة لتعريف هذه الكفاءات الإضافية ودمجها مع الكفاءات الأساسية في ظل إطار معين للكفاءة يتسق مع تميز هذا الجهاز.
- (12) **منفذ للتطوير المهني:** وهو برنامج يتخذ بعداً رسمياً للتطوير الهيكلي الذي يختاره الجهاز الأعلى للرقابة المالية ويهدف لتطوير مراجعي حسابات مهنيين وأكفاء ويحافظ عليهم في داخل الجهاز المعني (الفقرة 14 من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 150).
- (13) **مستوى الكفاءة:** ويمثل مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً التي تحدد مستوى التقدم الذي يتعين أن تحققه كفاءة معينة.

- (14) يقدم المبدأ التوجيهي 1950 موجبات إضافية متعلقة بالمتطلبات التنظيمية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 150 ولا يحتوي على أية شروط إضافية للجهاز الأعلى للرقابة.
- (15) ويقدم المبدأ التوجيهي 1950 موجبات عن تطوير إطار الكفاءة الذي يناسب الأجهزة العليا للرقابة باستخدام المبادئ الدولية للأجهزة العليا للرقابة ومعايير مراجعة الحسابات الأخرى في مجالات المراجعة المالية، ورقابة الأداء، ورقابة الالتزام، بينما تأخذ في الاعتبار بالاعتبارات المرتبطة بالمؤسسات الدولية العليا للرقابة وفقاً لمسؤولياتها الواقعة في دائرة اختصاصها.

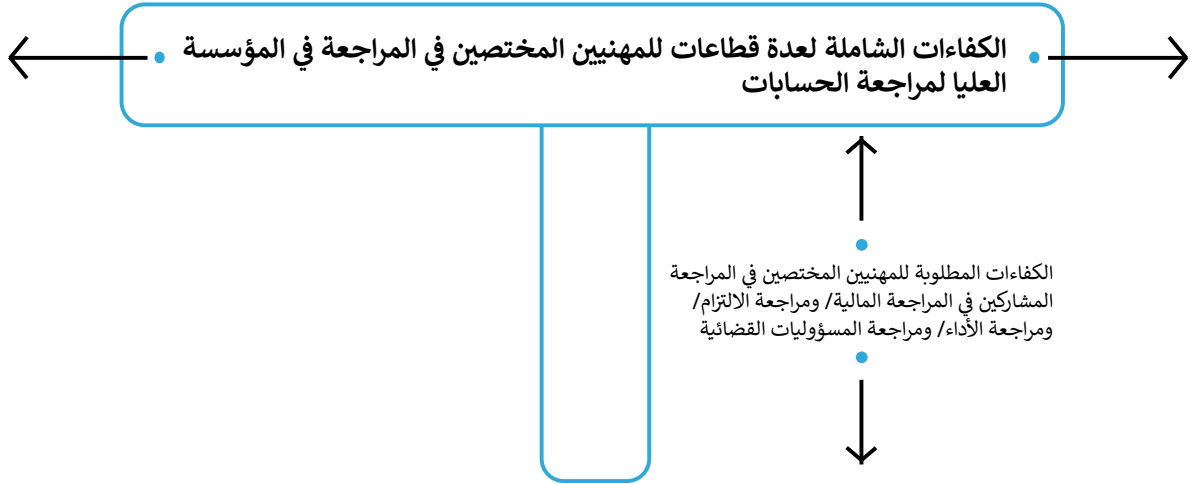
اعتبارات رئيسية

(16) يوفر التوجيه أدناه (مرفقاً بنموذج في الملحق) وصفاً مفصلاً عن كيفية تطوير إطار الكفاءة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة، ويمكن تعزيز اعتبارات المبادئ التوجيهية هذه أو الحد منها بحسب إمكانيات وقدرات واحتياجات الجهاز الأعلى للرقابة كما ورد في الفقرة 19 من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 150.

أ. المنهجية الأساسية التي يتبعها الجهاز الأعلى للرقابة لتحديد الكفاءات الأساسية المخصصة لدور مراجع حسابات القطاع العام

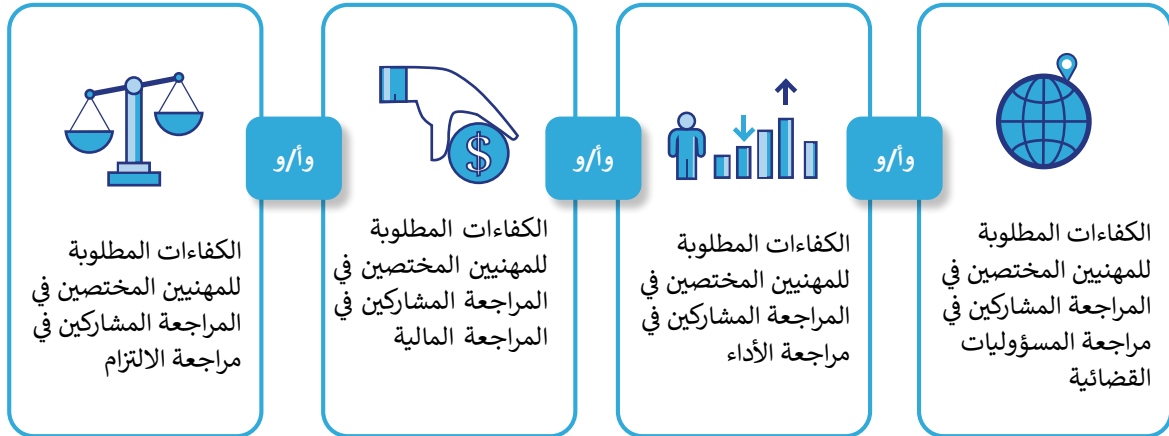
(17) بينما تُعرّف كثير من المناهج القائمة الكفاءات في ظل إطار أو قطاع الكفاءة، لعل أيسر طريقة للتعامل مع هذا التعريف تتمثل في التفكير في كل مراجع حسابات باعتباره مهنيّاً متكاملّاً (على شكل حرف تي)، إذ يصف الخط الأفقي للحرف تي قدرة الشخص على التعاون مع المختصين في المجالات الأخرى، واستخدام وتطبيق المعرفة في مجالات الخبرة المختلفة عن خبراته (أي يتمتع بمهارات عامة واسعة النطاق). أما الخط الرأسي من الحرف تي فيمثل عمق المهارات والتجربة في مجال معين (الخبرة المتعمقة بموضوع الاختصاص).

(18) وفي سياق إطار أو قطاع الكفاءة لمراجعة الحسابات في القطاع العام، يمثل الخط الأفقي للحرف تي الكفاءات المتقاطعة التي تكون قابلة للتطبيق على الصعيد العام على مراجع حسابات في القطاع العام في أي مؤسسة عليا مختصة في الرقابة المالية والمحاسبة - على سبيل المثال المراقب المالي الذي يتخذ قرارات تخدم المصلحة العامة. أما الخط الرأسي للحرف تي فيصف كفاءات معينة متعلقة بمراجعة الحسابات مثل القدرات الخاصة برقابة الالتزام.



(19) يمكن توسيع المفهوم الأساسي لتوثيق كفاءة المراجعة باستخدام إطار المهني المتكامل (يشبه الحرف تي) من خلال بحث مختلف اختصاصات الأجهزة العليا للرقابة على النحو التالي:

الكفاءات الشاملة لعدة قطاعات للمهنيين المختصين في المراجعة في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات



(20) يشير إطار الكفاءة هذا إلى أن أي مراجع حساب للقطاع العام ينبغي أن يمتلك كفاءات تشمل مختلف المجالات التي تتسق مع تميز عمل مراجع حسابات القطاع العام، كما تتضمن أي مزيج من أربع فئات من الكفاءات المتعلقة بمراجعة الحسابات بحسب ما يحدد الاختصاص الخاص بكل مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات.

(21) يمكن لكل مؤسسة عليا للرقابة أن تبحث ما يلي من كفاءات في سياق إدراجها في هذا الإطار أو القطاع:

(أ) المواءمة مع إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية.

(ب) والأهمية المستمرة.

(ج) والانسجام الأساسي.

(د) والإتقان الكامل.

(هـ) والسلوك القابل للإخضاع للملاحظة.

« المواءمة مع إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية

(22) يجب مواءمة إطار أو قطاع الكفاءة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أو معايير مراجعة الحسابات الخاصة بالقطاع العام التي يتبناها الجهاز الأعلى للرقابة كما أورده المعيار الدولي لمراجعة الحسابات رقم 100. يعترف المعيار الدولي لمراجعة الحسابات رقم 100 بأن الجهاز الأعلى للرقابة قد يختار اعتماد معايير دولية للأجهزة العليا للرقابة لكي تكون معايير ذات حجية تحدد كيفية تنفيذ أعمالها أو استخدام المعايير الدولية كأساس لتطوير معاييرها الخاصة أو تبني معايير وطنية متناسقة.

« الأهمية المستمرة

(23) لضمان استمرار مواءمة إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية، يتعين اتباع أفضل الممارسات المتمثلة في إعادة النظر في إطار الكفاءة على نحو مستمر، مما يمكن الجهاز الأعلى للرقابة من بحث أية توقعات أو تحديات تنبثق عن القضايا الناشئة في مؤسسة مراجعة الحسابات أو من البيئة التي تجري فيها مراجعة الحسابات. وربما يكون من المهم أيضاً تقييم الأثر الذي تحدثه هذه الكفاءات على عمل الجهاز الأعلى للرقابة (بما يفني بالأهداف الموضوعية).

« الانسجام الأساسي

(24) يُعرف الإطار الخاص بالرقابة الوطنية باعتباره مستنداً بشكل كبير على إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية الكفاءات الفردية الأساسية التي تعتبر مقبولة بشكل كبير على نطاق اختصاصات الأجهزة العليا للرقابة. فضلاً عن ذلك يمكن أن تدعو الحاجة إلى اعتماد كفاءات إضافية لتفني باختصاص معين أو احتياجات أو غرض كل جهاز رقابة منفرد، كما يوضح القسم (ب) أدناه.

« الإِتقان الكامل

(25) تم وصف الكفاءات الخاصة بكل موقع معين في داخل المؤسسة العليا للرقابة على مستوى الإِتقان الكامل لذلك الموقع وتتعامل الأوصاف مع جميع مجالات الكفاءات المطلوبة.

« السلوك القابل للإخضاع للملاحظة

(26) لتيسير الاستخدام لا سيّما في سياق التطوير والتفويض، تُملي الممارسة السليمة أن كل كفاءة ينبغي أن تُوصف على الحد الأدنى في سياق سلوك قابل للإخضاع للمراقبة والقياس.

(27) يُوفّر الملحق المُدرج في هذه الموجّهات مثالا لإطار أساسي يصف تميّز مراجعة حسابات الخدمة العامة على مستوى المراقب المالي الذي يعتبر مؤهلاً بشكل كامل لتنفيذ مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أو المعايير الأخرى التي يعتمد عليها الجهاز الأعلى للرقابة كما نص على ذلك المعيار الدولي لمراجعة الحسابات رقم 100.

ب. تطوير إطار للكفاءة خاص بالجهاز الأعلى للرقابة.

(28) يتعامل هذا الجزء مع العملية اللازمة التي تكفل إضافة كفاءات جديدة لتلك الكفاءات الأساسية إلى الوصول إلى ضمان وضع إطار خاص للكفاءة خاص بالجهاز الأعلى للرقابة.

(29) وللوصول إلى إطار كامل للكفاءة وخاص بالجهاز الأعلى للرقابة، من الضروري تضمين كفاءات إضافية في الأطر. وتشمل هذه الكفاءات ما يلي:

(أ) الكفاءات الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة.

(ب) التفكير الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة بشأن الأساس المعقول للمعرفة والمهارات والسمات الشخصية اللازمة لضمان الاعتماد لهذه الكفاءات بشكل معقول.

« الكفاءات الخاصة المميّزة للجهاز الأعلى للرقابة

(30) لضمان أهمية الإطار ومواءمته لاحتياجات الجهاز الأعلى للرقابة، تُملي الممارسة السليمة إضافة كفاءات معينة خاصة بالجهاز الأعلى للرقابة فضلاً عن الكفاءات الأساسية الموصوفة في الجزء (أ) أعلاه مع الأخذ في الاعتبار بالبيئة الخارجية والاعتبارات المتعلقة بالجهاز الأعلى للرقابة، وُفرق مراجعة الحسابات والأوضاع الفردية لمراجعي الحسابات.

تشمل الأمثلة في هذا الصدد ما يلي:

البيئة الخارجية:

- (أ) دستور الدولة.
- (ب) التشريع الخاص بإدارة المال العام في القطر.
- (ج) خطة أو إستراتيجية التنمية الوطنية في القطر.
- (د) التشريع الذي يمكن الجهاز الأعلى للرقابة من أداء عمله.
- (هـ) تفويض الجهاز الأعلى للرقابة.
- (و) نوع الرقابة المالية والمحاسبة التي تؤديها الجهاز الأعلى للرقابة وطبيعتها ونطاقها بما يتضمن مسؤوليات الاختصاص.
- (ز) وتوقعات أصحاب المصلحة من الجهاز الأعلى للرقابة (مثل التوقعات المرتبطة بمراجعات الحسابات الخاصة كما يحدث في أوضاع الأزمات).

اعتبارات الجهاز الأعلى للرقابة:

- (ح) إستراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة واتفاقيات الأداء.
- (ط) منهجية مراجعة الحسابات التي يتبعها الجهاز الأعلى للرقابة و/أو إجراءات الاختصاص.
- (ي) سياسات الجهاز الأعلى للرقابة وإجراءاته.
- (ك) تكنولوجيا الجهاز الأعلى للرقابة.
- (ل) وقيّم الجهاز الأعلى للرقابة بما فيها موقفه من المعايير الأخلاقية والنزاهة.

اعتبارات الفريق:

- (م) آثار ممارسات تخطيط الموارد من الجهاز الأعلى للرقابة (مثل الحاجة للمشاركة في التطوير المهني للمتدربين، وحجم وقدرات الفرق المشاركة في التدريب).
- (ن) الكفاءة في إدارة الموارد المتعاقد عليها.
- (س) اعتبارات الكفاءة التي يعكسها نوع الجهات الخاضعة للمراجعة المحاسبية في حقيبة الرقابة المالية والمحاسبة.
- (ع) مستوى الحوسبة الذي تتمتع به الجهات الخاضعة للمراجعة المحاسبية.
- (ف) وإتاحة المهارات المتخصصة في الجهاز الأعلى للرقابة لدعم الفريق.

اعتبارات فردية:

- (ص) قدرات وخصائص ومميزات شخصية متخصصة، بما يتضمن الاعتبارات الفردية المتعلقة بالمعايير الأخلاقية والنزاهة.
- (ق) اعتبارات إدارية معينة و/أو اعتبارات قيادية.
- (ر) اعتبارات ثقافية.
- (ش) واحتياجات تطوير معينة وتحقيق نتائج متعلقة بالتطوير الوظيفي.
- (ت) وتفكير الجهاز الأعلى للرقابة في المستقبل المرتبط بمراجع الحسابات.
- (ث) اعتبارات إضافية فريدة (مثل الترخيص لمزاولة مراجعة الحسابات في الشركات المسجلة في البورصة).
- (31) يتعين أن يتصف الإطار الناتج عن هذه الجهود بالأهمية بشكل يتجاوز مجرد التأكيد على أن مراجع الحسابات يتمتع بكفاءات تمكنه من الوفاء بمسؤولياته/ممسؤولياتها الخاصة بمراجعة الحسابات. ولعل توفير الأدوار الإدارية والقيادية لمراجعة الحسابات يحظى بالأهمية أيضاً. وفي هذا الصدد، من الضروري تضمين قدرات وكفاءات إدارية وقيادية في الإطار، ومن المفيد هنا التفكير في هذه الكفاءات وفقاً للملامح التوجيهية التالية:
- (أ) سلوكيات القيادة على المستوى الإداري - الاتصاف بالمصداقية والإلهام والقدرة على التحمل والتفاني في تقديم الخدمة والتحلي بالمثل الأخلاقية.
- (ب) اعتبارات إدارية عامة - مثل الحزم، والقدرة على دفع الإنتاجية، وتشجيع روح العمل الجماعي، والقدرة على ترتيب الأولويات ونحوها.
- (ج) اعتبارات متعلقة بإدارة الناس - أن تتصف بالانسجام، وتوفير ضمان الجودة، وتقديم توجه واضح، وتمكين الآخرين من القيام بأدوارهم، وتوفير الرعاية وغيرها.
- (د) اعتبارات متعلقة بالقيادة الإستراتيجية - مثل حسن التقدير الإستراتيجي، والتفكير النقدي، والالتزام بتحقيق النتائج، والتأثير على أصحاب المصلحة.
- (هـ) واعتبارات قيادة القطاع العام - التمكن من التأثير في القطاع العام، والوعي بالعوامل السياسية الخارجية ونحو ذلك.

« الأساس المناسب للمعرفة والمهارات

- (32) ينبغي أن يستند إطار الكفاءة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة على أساس من المعرفة والمهارات الذي يعتبر عماداً للكفاءات الأساسية للقطاع العام والكفاءات الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة.

(33) ويعتمد القرار المتعلق بهذه المعرفة والمهارات الأساسية على الخيار الإستراتيجي الذي تتخذه الجهاز الأعلى للرقابة ما بين التعاقد على مستوى عام من مراجعة الحسابات أو مستوى متخصص من مراجعة الحسابات. فإذا اختارت المؤسسة المستوى العام سوف لا تكون بالضرورة هناك رابطة ما بين الخبرة في الموضوع المعين ومجال مراجعة الحسابات الذي يعمل فيه الشخص. وإن كان التركيز على التخصص، يتوقع أن تكون هناك رابطة كبيرة ما بين الخبرة والمجال الذي يعمل فيه الشخص. ولكل من هذين الخيارين فوائد وسلبات ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار في سياق أداء الجهاز الأعلى للرقابة لأعماله.

(34) والمثال على ذلك يتمثل في اعتبارات الكفاءة المتعلقة بإجراء المراجعة المالية، حيث تؤكد المعرفة والمهارة على التطبيق المعقول لكفاءات مراجعة حسابات القطاع العام وكفاءات خاصة بالجهاز الأعلى للرقابة ضمناً في كل الاحتمالات الخاصة بتوفير المعرفة العامة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات، وإمكانية تعزيز بعض المهارات في سياق التعرض لأوضاع القانون التجاري والاقتصاد. وفي كثير من الأجهزة العليا للرقابة، ربما يُترجم ذلك بأنه «مرحلة تمهيدية» في شكل مؤهل جامعي في البيئة الخاصة بعمل المؤسسة (أو الموقع المعني في داخل المؤسسة). ولتطوير هذا المسار، ستكون هناك عملية معينة متعلقة بإضافة كفاءات المراجعة المالية للقطاع العام لخبرات الشخص المعني.

(35) وبنفس القدر، فإن بحث كفاءات إجراء رقابة الأداء تشتمل في كل الاحتمالات على المعرفة والمهارات الأساسية المتعلقة بالمنهج النوعية والكمية ذات الصلة بتقييم الاقتصاد والكفاءة والفاعلية. وفي بحث الكفاءات الكفيلة بإجراء رقابة الالتزام، فإن المعرفة والمهارات المطلوبة تتضمن المعرفة بالنظام القانوني بأسره ومختلف مصادر القانون والمنهج المرتبطة بتحديد المعايير القابلة لتطبيق القانون أو الآداب.

(36) علاوةً على مراعاة هذه الاعتبارات المتعلقة بنوع مراجعة الحسابات، يجوز أن ترتبط الكفاءات ذات الصلة بمجال معين يقوم المراقب المالي بمراجعته، وقد يشمل ذلك مثلاً أن المراقب المالي الذي يتعامل مع مشروعات بنيات تحتية كبيرة يجب أن يدخل المنظمة المعنية كأنه مهندس. وبصرف النظر عن الخلفية الأصلية للمراقب وتجربته، ستكون هناك عملية تمكنه/تمكنها من الحصول على الكفاءات المختصة بمراجعة القطاع العام.

(37) على الرغم مما ورد أعلاه، من المهم فهم بيئة القطاع العام، وقد يكون هذا الفهم ناتجاً عن دراسة إدارة القطاع العام (أو الإدارة العامة)، أو العمل في بيئة الإدارة العامة، أو التعرف على تميز هذا القطاع من خلال تدخلات معينة من الجهاز الأعلى للرقابة.

« الآراء الختامية المتعلقة بتطوير إطار كفاءة خاص بالجهاز الأعلى للرقابة

(38) في سياق تطوير كفاءة خاصة بالجهاز الأعلى للرقابة، هناك دائماً خطورة تشير إلى أن تحليل الكفاءات قد تغطي عليه التفاصيل والتعقيدات التي تفقد الإطار قيمته. ويمكن تفادي ذلك من خلال ما يلي:

(أ) ترتيب أولويات الكفاءات (يجب توثيق تلك الكفاءات اللازمة لتوظيف مراجع الحسابات أو تطويره لكي يفي بالتفويض والتوقعات الواقعة على عاتقه/عاتقها من الجهاز الأعلى للرقابة).

(ب) الاحتفاظ بمستوى التفاصيل والتعقيد المتناسق مع مستوى الاستثمار الذي يُمكن الجهاز الأعلى للرقابة (أو الإقليم المختص إنابة عن الجهاز الأعلى للرقابة) من القيام به أو الاستعداد للقيام به.

(39) يجوز لقيادة الجهاز الأعلى للرقابة أن يبحث في مدى توفير هذا الإطار المطور حديثاً لاتجاه واضح ومتكامل يفي باحتياجات الكفاءة المطلوبة للمؤسسة حتى تتمكن من تنفيذ تفويضها اتساقاً مع إستراتيجيتها التنظيمية.

ج. اعتبارات أخرى ذات صلة

« توسيع إطار الكفاءة لخدمة جميع الوظائف المحددة في هياكل الجهاز الأعلى للرقابة وتوجيه تقدم المسار الوظيفي

(40) ربما يكون من الأهمية بمكان قيام الجهاز الأعلى للرقابة بوصف الكفاءات الخاصة بمراجع الحسابات الذي يتمكن بشكل كامل من إدارة مراجعة الحسابات اتساقاً مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أو المعايير المحاسبية الأخرى التي يتبناها الجهاز الأعلى للرقابة، ويخلق بذلك الجهاز قاعدة لكل وظائف مراجعة الحسابات الأخرى في المؤسسة. وينبغي بذل مزيد من الجهود لتوسيع الإطار الذي يسمح بالتقدم الوظيفي المعقول في الوظائف الأخرى. وهناك عدة طرق لإنجاز هذه ابتداءً من كفاءات التوثيق على مستوى مجموعات الوظائف، والفئات العريضة من الوظائف أو الفرق. وهناك طريقة بديلة وعملية لتوسيع رحي القيمة التي يضيفها الإطار الخاص بالكفاءة على الجهاز بأسره حيث يمكن إنجاز ذلك من خلال عملية وضع مواصفات كل وظيفة في هيكل الجهاز الأعلى للرقابة، ويشتمل ذلك على ما يلي:

- (أ) وصف كل الأدوار في داخل المنظمة.
 - (ب) تحديد المسؤوليات التفصيلية لكل وظيفة ولكل دور.
 - (ج) ربط المسؤوليات الوظيفية في كل دور بالكفاءات المعنية وذات الصلة ووفقاً للأولويات المحددة.
 - (د) يتعين تحديد خصوصيات المؤهلات والخبرة لكل دور.
- (41) أما الطريقة البديلة (والأقل تعقيداً) لمعالجة هذا الوضع فتتمثل في تعريف مستويات الإتقان لكل مستوى من الكفاءة باستخدام ما يلي من أمثلة:

- (أ) المستوى الأساسي (للموظفين والمتدربين ومستوى دخول الوظيفة).
- (ب) المستوى المتوسط (للمشرف أو مستوى المدير).
- (ج) المستوى المتقدم (على مستوى كبار المديرين).
- (د) ومستوى الخبراء (على مستوى القيادة التنفيذية).

فمثلاً الوظيفة التي تتعامل مع جوانب القيادة تعكس على المستوى المتوسط ما تعنيه بالنسبة للقيادة في سياق الفريق، بينما على مستوى القيادة التنفيذية فيتعين أن تنعكس على المستوى التنظيمي.

(42) قد تُحتمَّ التغييرات في بيئة المؤسسة، وتطوير مراجعة حسابات القطاع العام أو التطور المهني الخاصة بمؤسسة الرقابة إدماج كفاءات جديدة أو قد تُحدث أثراً على مواصفات الوظائف. وربما نحتاج إلى مراجعة لمحات الوظائف بشكل منتظم لضمان بقاء وصف الأدوار والمواقف والمسؤوليات والكفاءات ذات أهمية للجهاز الأعلى للرقابة.

« تحليل إطار الكفاءة في سياق أجزاء عناصره

(43) تم تعريف الكفاءات في وصف تطوير إطار الكفاءة في سياق السلوك الخاضع للمراقبة، وإذا تقرر استخدام هذا الإطار لتوظيف الموظفين المهنيين أو لتطوير منفذ معين للسلوك الاحترافي في الجهاز الأعلى للرقابة، سيكون من الضروري إجراء تقسيم رسمي لإطار الكفاءة إلى العناصر التالية:

- (أ) المعرفة - التي تُعطي مؤشراً على التكيف اللازم مع وظيفة معينة أو عناصر تعلم محددة قائمة على المعرفة بحاجة إلى أن تُعكس.
- (ب) المهارات - التي تعطي رؤية متعمقة بشأن التجربة العملية التي تعتبر ضرورية أو بحاجة إلى التطوير لغرض أداء وظيفة معينة من خلال التعرض لتجارب معينة متفق عليها أثناء العمل (أو تخضع للرصد أثناء العمل).
- (ج) السمات الشخصية - وهي تعطي رؤية متعمقة في السمات الشخصية للشخص الذي يُوظف في وظيفة أو تلك السمات التي يتعين أن تُطور.

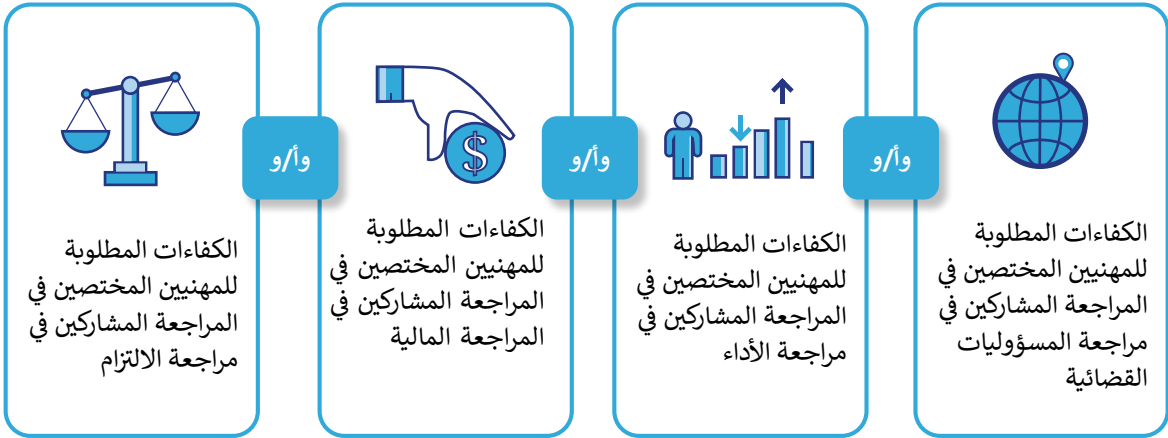
« تقويم الكفاءات

- (44) عند تقسيم هذه الكفاءات إلى أجزائها المكونة وهي (المعرفة والمهارات والسمات الشخصية)، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يبحث في كيفية تقييم هذه المكونات، حيث إن ذلك سيوجه التصميم المتعلق ببرنامج التطوير المرتبط بذلك. ويعتبر التقويم عملية جمع البيانات التي عكس من خلالها الفرد المهارات المهنية اللازمة ليشغل منصباً ما في هيكل جهاز الرقابة أو لأداء مهمة معينة.
- (45) يركز التقييم على الصعيد التقليدي على الكفاءات المكتسبة بيد أنه يمكن أن تتسع لتكون قابلة لنقل هذه الكفاءات إلى مكان العمل (أي يمكن استخدامها بفاعلية) وأن تُحدث أثراً على عمل الجهاز الأعلى للرقابة.
- (46) تتضمن عملية التقييم عادةً تركيبة من مختلف أنشطة التقييم، وقد يختلف اختيار هذه الأنشطة في مختلف الكفاءات ومختلف مكونات الكفاءات، فمثلاً بينما من الممكن تقييم المعرفة من خلال الاختبار الإلكتروني الموضوعي، يجوز تقويم السمات المهنية بشكل أفضل أثناء العمل من قبل المدير المباشر أو مدير المشروع.

- (47) عند التخطيط لأنشطة التقييم يُنصَح بحث مستويات الإدماج التي يمكن عكسها ما بين المعرفة والمهارات والسمات الشخصية وما بين مختلف الكفاءات (مثل تطبيق التشكيك المهني عند تقييم المعايير في رقابة الأداء).
- (48) يتمثل هدف أنشطة التقييم الموثوقة في إنتاج نتائج تكون منسجمة مع كفاءة المتعلم الحقيقية في سياق الاحتياجات الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة. ولضمان مصداقية هذه العمليات، يمكن بحث ما يلي من خيارات:
- أ) المصدقية - بحث مدى إنتاج أنشطة التقييم نتائج نفسها بشكل أساسي أخذاً في الاعتبار بالظروف المماثلة.
- ب) القابلية للتحقق - بحث مدى إنتاج أنشطة التقييم لدليل موثق عن تحقيق نتيجة التقييم.
- ج) والشمول - وهو بحث مدى تغطية أنشطة التقييم لكل الكفاءات وعناصرها المكونة.
- (49) تتضمن أنواع التقييم امتحانات شفوية، واختبار إلكتروني، ونتائج منبثقة عن مراجعات ضمان الجودة، والتقييم الذي يتم أثناء العمل، ومراجعة محفظة دليل أنشطة مكان العمل و/أو الامتحانات المكتوبة.
- (50) يمكن تقييم أنشطة التقييم وفقاً لطبيعة أبعادها الموضوعية أو الذاتية، فعلى سبيل المثال، إن الاستبانة متعددة الأسئلة التي يتم تفويها بطريقة آلية من خلال الحاسوب يمكن أن تعتبر موضوعية بشكل كبير. وبالمقارنة، فإن التقييم الذي يتم أثناء العمل من جانب المشرف من الراجح أن يتضمن مستويات عالية من البعد الذاتي. وعلى مستوى الممارسة، يمكن اعتبار التقييمات أكثر مصداقية عندما تتصف بمستوى عالي من الذاتية. ويحتاج اختيار نهج التقييم الأكثر ملاءمةً أن يأخذ في الاعتبار التكلفة وإتاحة التكنولوجيا.
- (51) ليس من الضروري إجراء أنشطة التقييم من قبل موظفي الجهاز الأعلى للرقابة، بل يمكن إجراؤها من خلال الجامعات، والمؤسسات التعليمية الخاصة، والتنظيمات المهنية، ومراكز التدريب التابعة للحكومة أو المؤسسات الأخرى.
- (52) ويمكن لبعض أنشطة التقييم أن تسبق في الواقع تعيين مراجع الحسابات في الجهاز الأعلى للرقابة. بعبارة أخرى، يجوز أن يقرر الجهاز الأعلى للرقابة استهداف الموظفين الذين يتمتعون بمجموعة معينة من الكفاءات المثبتة في إطار سعيه لتوظيف الموظفين.
- (53) وتقدم أنشطة التقييم للمهنيين الطامحين فرصةً لعكس كفاءتهم كمراجعي حسابات يعملون في الجهاز الأعلى للرقابة، وعندما يخطط الجهاز لتنفيذ أنشطة التعلم، فإن قدرة هذه الأنشطة على تمكين المتعلمين من إكمال أنشطة التقييم بنجاح تعتبر عنصراً أساسياً. يمكن إنجاز ذلك من خلال تعريف أهداف التعلم ونتائجه المنسجمة مع إطار الكفاءة الذي يضعه الجهاز ومن خلال تطوير أنشطة التعلم التي تحقق أهداف التعلم ونتائجه. لهذا من الضروري أن نأخذ في الاعتبار بعملية التقييم في تصميم مبادرة الالتزام بالمعايير المهنية أو نشاط التعلم المعين.

مثال لإطار كفاءة أساسي قائم على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

الكفاءات الشاملة لعدة قطاعات للمهنيين المختصين في المراجعة في المؤسسة
العليا لمراجعة الحسابات



يقدم هذا الملحق مثالاً للإطار الأساسي الذي يصف وتفرد وتميز مراجعة حسابات القطاع العام على مستوى مراجع الحسابات الذي يعتبر مؤهلاً بشكل كامل لتنفيذ مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات الدولية لمراجعة الحسابات أو المعايير الأخرى التي يتبناها الجهاز الأعلى للرقابة كما أوردتها المعيار الدولي رقم 100. ولأغراض هذا الملحق فقد تم وصف مراجع الحسابات هذا باعتباره مراجع حسابات مهني.

يُعطى هذا المثال أثراً كاملاً للفقرات من 17 حتى 28 من المعيار التوجيهي رقم 1950.

إطار الكفاءة الأساسي للمهني المختص بمراجعة حسابات القطاع العام

« أ. الكفاءات الشاملة للمراقب المهني المختص

أُدمجت الكفاءات الشاملة للمراقب المهني في خمس مجموعات عريضة:

مجموعة كفاءات شاملة 1: يجب أن يكون المراقب المهني مثلاً يُحتذى.

مجموعة كفاءات شاملة 2: يشارك المراقب المهني بفاعلية مع أصحاب المصلحة.

مجموعة كفاءات شاملة 3: تصرف المراقب المهني بطريقة مهنية.

مجموعة كفاءات شاملة 4: مساهمة المراقب المهني في إضفاء قيمة وتحقيق فوائد للجهاز الأعلى للرقابة.

مجموعة كفاءات شاملة 5: أفكار إضافية متعلقة بالأجهزة العليا للرقابة ذات مسؤوليات ذات اختصاصات.

يصف الجدول أدناه الكفاءات الفردية لكل مجموعة:

الكفاءات	السلوك المتوقع
مجموعة كفاءات شاملة 1	يكون المراقب المهني مثلاً يُحتذى
كفاءات شاملة 1-1	عكس فهم مدونة السلوك القابلة للتطبيق والتصرف وفقاً لها نصاً وروحاً في كل وضع. عكس الاتساق مع ثقافة الجهاز الأعلى للرقابة وسياساته وإجراءاته.
كفاءات شاملة 1-2	إظهار المساءلة الشخصية التصرف بطريقة شفافة وعكس المساءلة في الوفاء بأهداف الأداء. الانفتاح أمام التحري والتحقيق والنقد وعكس الإرادة في اتخاذ الإجراء التصحيحي.
كفاءات شاملة 1-3	احترام التنوع معاملة الناس باحترام بصرف النظر عن مهنهم وآرائهم حول مختلف القضايا، ومواقفهم، ونوع جنسهم، ودينهم، وعرقهم، وقدراتهم. عكس فهم مختلف القواعد الثقافية في بيئة العمل والاستجابة بفاعلية لهذه الاختلافات.
كفاءات شاملة 1-4	عكس مهارات القيادة الأساسية عكس القدرة على التأثير والإلهام وتحفيز الآخرين لتحقيق النتائج المرجوة.
كفاءات شاملة 2	مشاركة المراقب المهني بفاعلية مع أصحاب المصلحة
كفاءات شاملة 2-1	عكس فهم أصحاب المصلحة عكس القدرة على تحديد أصحاب المصلحة الأساسيين وفهم احتياجاتهم الصريحة والضمنية، وتوقعاتهم وعملياتهم. يتضمن أصحاب المصلحة الداخليين (من إدارة الجهاز والأقران والفريق) والخارجيين (الهيئات الخاضعة لمراجعة الحسابات، والبرلمانات، ووسائل الإعلام والمواطنين). عكس فهم مبادئ الاستقلال والحاجة لالتزام الجهاز الأعلى للرقابة بالاستقلال.

الكفاءات	السلوك المتوقع
كفاءات شاملة 2-2	التواصل بفاعلية مع أصحاب المصلحة أصحاب المصلحة
كفاءات شاملة 3	تصرف المراقب المهني بطريقة مهنية
كفاءات شاملة 3-1	تحقيق الجودة من خلال تطبيق المبادئ الدولية للأجهزة العليا للرقابة
كفاءات شاملة 3-2	عكس مهارات مراجعة الحسابات الأساسية ومهارات تكنولوجيا المعلومات
كفاءات شاملة 3-3	السعي الدؤوب لتحقيق التميز
كفاءات شاملة 3-4	التحلي بالذكاء العاطفي
كفاءات شاملة 4	يساهم المراقب المهني في إضفاء قيمة على الجهاز الأعلى للرقابة وتحقيق فوائد له

الكفاءات	السلوك المتوقع
كفاءات شاملة 4-1	مواءمة أهداف الأداء الشخصية والتوجه الذاتي مع التوجه الإستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة. التصرف بطريقة تتسق مع متطلبات إطار الإنتوساي للتوجيهات والإعلانات المهنية ومكانة وسمعة الجهاز الأعلى للرقابة. رصد مخرجات مراجعة الحسابات ومتابعتها بما يسهم في تحقيق قيمة للجهاز وفوائد له.
كفاءات شاملة 4-2	المساهمة في الإدارة الفاعلة العمل بشكل جيد في ظل روح الفريق للمساعدة على إدارة المخاطر التنظيمية والموارد بفاعلية. تقديم معلومات آنية وكافية ومعقولة للإدارة لمساعدتها على اتخاذ القرارات السليمة والإستراتيجية.
كفاءات شاملة 4-3	العمل لمراعاة المصلحة العامة إظهار فهم بيئة القطاع العام والعمل بفاعلية في هذه البيئة عكس الفهم الذي يؤكد على أن الجهاز الأعلى للرقابة قائم على خدمة المواطنين ويتصرف وفقاً لهذه الأهداف. إظهار الاستجابة للقضايا الطارئة والمُلحّة.
كفاءات شاملة 5	أفكار إضافية متعلقة بالأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف المختصة تتمتع الأجهزة العليا للرقابة ذات الوظائف المختصة بتفويض يكفل لها تقديم الحكم المناسب بدلاً من مجرد التعبير عن الرأي. من المهم لهذه الأجهزة أن تؤكد على ترسيخ مفهوم الاستقلال ومراعاة السلوك الأخلاقي. أدرجت المراجع المناسبة لهذه المفاهيم في الكفاءات الشاملة الموصوفة أعلاه.

ب. كفاءات المراقب المهني المشارك في رقابة الالتزام

استناداً إلى مفهوم المراجع الكامل (أشبه بالحرف تي)، يتضمن إطار الكفاءة الخاص بالمراقب المهني الذي يعكف على رقابة الالتزام ما يلي.

- كفاءات شاملة للمراقب المهني على النحو الموصوف في القسم (أ) أعلاه.
- وكفاءات رقابة الالتزام للمراقب المهني الموصوف في القسم أدناه.

يمكن إدماج كفاءات مراجعة الحسابات في خمس مجموعات عريضة وُزعت بشكل أساسي وفقاً لقواعد عملية رقابة الالتزام المتسقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

كفاءة رقابة الالتزام 1: يتعين أن يضيفي المراقب المهني قيمة إضافية من خلال إجراء مراجعات الالتزام المتسقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

كفاءة رقابة الالتزام 2: يُظهر المراقب المهني فهماً للسياق والبيئة والمنشأة في رقابة الالتزام.

كفاءة رقابة الالتزام 3: يُقيّم المراقب المهني المخاطر في رقابة الالتزام ويديرها.

كفاءة رقابة الالتزام 4: يقوم المراقب المهني بأداء وتوثيق إجراءات المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة الدولية للرقابة.

كفاءة رقابة الالتزام 5: يتواصل المراقب المهني بفاعلية ويتابع نتائج رقابة الالتزام.

يصف الجدول دناه الكفاءات الفردية المُدرجة في كل مجموعة.

الكفاءات	السلوك المتوقع	
كفاءة رقابة الالتزام 1	يتعين أن يضيف المراقب المهني قيمة إضافية من خلال إجراء مراجعات الامتثال المتسقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة	
كفاءة رقابة الالتزام 1-1	إظهار فهم طبيعة رقابة الالتزام وغرضه وأهدافه، والطريقة المتميزة التي يُضفي بها قيمة كجزء من سلسلة المساءلة، وكيفية اختلافه من عمليات المراجعة المالية أو رقابة الأداء ومدى ارتباطه بكل أنواع هذه المراجعة المحاسبية. عكس فهم رقابة الالتزام باعتبارها تمحيص للمشاركة العملية وإبلاغ بشأن المشاركة المباشرة في العمل. عكس فهم كلاً من التركيز على الانتظام والتركيز على الالتزام في مراجعات الالتزام.	عكس فهم كيفية إضافة ممارسة رقابة الالتزام قيمة من خلال تشجيع المساءلة والشفافية في استخدام المال العام.
كفاءة رقابة الالتزام 1-2	إظهار القدرة على تطبيق المفاهيم الرئيسية مثل موضوع الاختصاص، والمعلومات المتعلقة بموضوع الاختصاص والمستعملين في سياق مشاركات الالتزام بانتظام والالتزام بقواعد الالتزام. تطبيق مفاهيم تمليها السلطات المعنية والقواعد والمعايير والمخاطر والضمانات المحدودة وارتباطات التأمين المعقولة في حالتها تمحيص المطابقة والإبلاغ المباشر عنها.	عكس القدرة على تطبيق المفاهيم الرئيسية لرقابة الالتزام بشكل معقول ومتسق مع ممارسة المراجعة.
كفاءة رقابة الالتزام 1-3	تطبيق المعايير الدولية للمؤسسات الدولية لمراجعة الحسابات المتعلقة برقابة الالتزام في حالتها عمليات تدقيق المطابقة والإبلاغ عنها بانتظام ودقة. القدرة على مراجعة عمل رقابة الالتزام الذي قام به الآخرون لغرض ضمان الجودة اتساقاً مع المعايير ذات الصلة وممارسات الجهاز الأعلى للرقابة.	ضمان الجودة في إجراء رقابة الالتزام.
كفاءة رقابة الالتزام 1-4	ممارسة حسن التقدير المهني والتشكيك المهني عند تطبيق المعايير. طلب النصح عند مواجهة قضايا صعبة أو خلافية أثناء ممارسة التقدير المهني.	ممارسة التقدير المهني والشك المهني في كل مراحل رقابة الالتزام.
كفاءة رقابة الالتزام 2	يُظهر المراقب المهني فهماً للسياق والبيئة والمنشأة في رقابة الالتزام	
كفاءة رقابة الالتزام 2-1	إظهار فهم السياق العريض للقطاع العام وأطر الالتزام على المستوى المؤسسي.	إظهار فهم قواعد وأنظمة الإطار المؤسسي العريض وثقافة الالتزام التي تعمل المنشأة في سياقها.
كفاءة رقابة الالتزام 2-2	إظهار فهم عمليات المنشأة ومخاطر الالتزام المرتبطة بها.	عكس القدرة على تقييم الثقافة التنظيمية للمنشأة، وثقافتها، وعمليات الأعمال، والعمليات والأنظمة، وتشتمل أيضاً على نظام المنشأة للإدارة الداخلية، وأنشطة الرقابة الداخلية، وأنظمة الرقابة في المنشأة.
كفاءة رقابة الالتزام 3	يُقيم المراقب المهني المخاطر في رقابة الالتزام ويديرها.	
كفاءة رقابة الالتزام 3-1	تقويم مخاطر الرقابة في رقابة الالتزام.	إظهار القدرة على تحديد الخطأ المادي وتقويم مخاطر الرقابة والمراجعة المتعلقة بعدم الإبلاغ عن عدم الالتزام بمخالفة جوهرية بما يتضمن الحالات التي تشير إلى أعمال غير مشروعة، والتزوير، وانتهاك السلطات المخولة أو تبديد الموارد.
كفاءة رقابة الالتزام 3-2	إدارة المخاطر على مدار عملية رقابة الالتزام.	تطوير وتنفيذ الإستراتيجيات الكفيلة بالحد من مخاطر الرقابة والمراجعة والوصول بها إلى مستوى معقول.
كفاءة رقابة الالتزام 4	يقوم المراقب المهني بأداء وتوثيق إجراءات المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.	
كفاءة رقابة الالتزام 4-1	تقييم الصلاحيات والسلطات والمعايير القابلة للتطبيق للتطبيق.	تقييم الصلاحيات والسلطات والمعايير القابلة للتطبيق وتحديد نطاق التدقيق في سياق التغطية الإقليمية والمواضعية.
كفاءة رقابة الالتزام 4-2	إجراء تقويم أولي لنظام الرقابة الداخلي للمنشأة.	تقييم تصميم أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد مدى قابليتها للتطبيق وتطبيقها على أرض الواقع، وإن كانت مطبقة ينبغي اختبار فاعلية تشغيل الأنظمة الداخلية في ضوء متطلبات الالتزام وتبيين اختبار مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
كفاءة رقابة الالتزام 4-3	تطوير وإجراء الإجراءات الكفيلة بإدارة مخاطر المراجعة والتدقيق.	تطبيق المعرفة المنتقاة عن السلطات ذات الصلة في أداء الإجراءات التحليلية، واختبار الرقابة والاختبار الموضوعي لتطوير إجراءات المراجعة.
كفاءة رقابة الالتزام 4-4	تطبيق تقنيات أخذ العينات.	استخدام منهجية قائمة على تحديد المخاطر لمعالجة المخاطر الهامة مثل البيانات الخاطئة أو عدم الالتزام بتحديد التوقيت، وكيفية أداء أخذ العينات، وتوثيق إستراتيجية أخذ العينات أثناء المراجعة. تنفيذ إجراءات أخذ العينات وتقييم النتائج.
كفاءة رقابة الالتزام 4-5	جمع أدلة كافية ومعقولة للمراجعة والتدقيق.	تعزيز مصادر الأدلة المتعددة، وتحديد أوجه التباين، وتبيين الأدلة الموثوقة والدقيقة والمعتمدة والمتكاملة والقابلة للاستخدام في المراجعة. عكس فهم نزاهة البيانات ومفاهيم المصدقية التي تحافظ على انسجام البيانات وتؤكد على اتساقها في فترة دورة حياتها واختبار صحة المعلومات. استخدام طرق ابتكارية للحصول على الأدلة اللازمة لتيسير مناهج التحليل و/أو الاختبار. الاستفادة من عمل الأطراف الأخرى أو الاختصاصيين وأداء الإجراءات وفقاً لمتطلبات المعايير على عمل الآخرين لتحديد كفاية وملائمة التدقيق والمراجعة.

الكفاءات	السلوك المتوقع	
كفاءة رقابة الالتزام 4-6	تحليل الأدلة المجمعة وتنقيحها من خلال إجراءات التدقيق للوصول إلى مستخلصات (أو آراء) التدقيق. القدرة على تحديد الجهة التي تُحال إليها مسائل التزوير وتبديد الموارد ومخالفة الصلاحيات وتحديد كيفية نقل المعلومات.	تقييم نتائج كل إجراءات التدقيق وتحديد أثرها المحتمل على مستخلصات التدقيق وتوصياته.
كفاءة رقابة الالتزام 4-7	توثيق التدقيق اتساقاً مع متطلبات المبادئ الدولية للأجهزة العليا للرقابة. إظهار فهم الموضوع المختص واستخدام المصطلحات المناسبة في التوثيق والاتصال.	توثيق رقابة الالتزام.
كفاءة رقابة الالتزام 4-8	تحديد أصحاب المصلحة في رقابة الالتزام بما فيهم المكلفين بالحوكمة، والتواصل بفاعلية شفافة وكتابة في كل مراحل عملية التدقيق كما وُصف في القضايا الشاملة 2-2.	التواصل مع أصحاب المصلحة في كل مراحل رقابة الالتزام.
كفاءة رقابة الالتزام 5	يتواصل المراقب المهني بفاعلية ويتابع نتائج رقابة الالتزام.	
كفاءة رقابة الالتزام 5-1	إعداد تقارير التدقيق في ضوء أهداف التدقيق، وبالاتساق مع الصيغ المحددة مثل التقارير والآراء والأشكال والاتصالات. إعداد تقارير عن التزوير وفقاً لمتطلبات المبادئ الدولية للأجهزة العليا للرقابة.	إعداد تقارير التدقيق من خلال استخدام الصيغ المحددة.
كفاءة رقابة الالتزام 5-2	تطوير خطة لمتابعة نتائج التدقيق وتنفيذها بالتعاون مع أصحاب المصلحة المسؤولين. رصد تنفيذ ملاحظات رقابة الالتزام.	متابعة نتائج رقابة الالتزام.

ج. كفاءات المراقب المهني المشارك في المراجعة المالية

استناداً إلى مفهوم المراجع الكامل (أشبه بالحرف تي)، يتضمن إطار الكفاءة الخاص بمهارات المراقب المهني المختص بالمراجعة المالية ما يلي:

- الكفاءات الشاملة للمراقب المهني على النحو الموصوف في الملحق (أ) أعلاه.
 - وكفاءات رقابة البيانات المالية للمراقب المهني الموصوف في القسم أدناه.
- يمكن إدماج كفاءات مراجعة الحسابات في خمس مجموعات عريضة وُزعت بشكل أساسي وفقاً لقواعد عملية رقابة البيانات المالية المتسقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- كفاءة رقابة البيانات المالية 1: يتعين أن يضيفي المراقب المهني قيمة إضافية من خلال إجراء رقابة البيانات المالية المتسقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- كفاءة رقابة البيانات المالية 2: يُظهر المراقب المهني فهماً للسياق والبيئة والمنشأة في رقابة البيانات المالية.
- كفاءة رقابة البيانات المالية 3: يُقيّم المراقب المهني المخاطر في رقابة البيانات المالية ويديرها.
- كفاءة رقابة البيانات المالية 4: يقوم المراقب المهني بأداء وتوثيق إجراءات المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة الدولية للرقابة.
- كفاءة رقابة البيانات المالية 5: يتواصل المراقب المهني بفاعلية ويتابع نتائج رقابة البيانات المالية.

الكفاءات	السلوك المتوقع	
		كفاءة رقابة البيانات المالية 1
		يتعين أن يضيف المراقب المهني قيمة إضافية من خلال إجراء رقابة البيانات المالية المتسقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
كفاءة رقابة البيانات المالية 1-1	عكس فهم كيفية مساهمة رقابة البيانات المالية في تشجيع المساءلة والشفافية في استخدام المال العام.	إظهار فهم طبيعة رقابة البيانات المالية وغرضها وأهدافها، والطريقة المتميزة التي تُصفي بها قيمة كجزء من سلسلة المساءلة، وكيفية اختلافها من عمليات المراجعة المالية أو رقابة الأداء ومدى ارتباطها بكل أنواع هذه المراجعة المحاسبية.
كفاءة رقابة البيانات المالية 1-2	عكس القدرة على تطبيق المفاهيم الرئيسية لرقابة البيانات المالية بشكل معقول ومتسق مع ممارسة المراجعة.	إظهار القدرة على تطبيق المفاهيم الرئيسية مثل تقويم المخاطر، والخطأ المادي، وأخذ العينات، والاستجابة للمخاطر، ودليل المراجعة المعقول، ومستويات الضمان وقضايا المراجعة الأساسية في عملية رقابة البيانات المالية.
كفاءة رقابة البيانات المالية 1-3	ضمان الجودة في أداء رقابة البيانات المالية.	عكس القدرة على تقديم رأي عن مدى إعطاء البيانات المالية رؤية حقيقية وعادلة للوضع المالي للمنشأة أو أن البيانات المالية قد أعدت بالاتساق مع الإطار المعني للتقارير المالية.
كفاءة رقابة البيانات المالية 1-4	ممارسة التقدير والتشكيك المهني في كل مراحل رقابة البيانات المالية.	عكس القدرة على تحديد أن إجراءات المراجعة الكافية قد تمت لتوفير ضمان معقول لمستخدمي البيانات المالية.
		تطبيق المبادئ الدولية للأجهزة عليا للرقابة المتعلقة برقابة البيانات المالية في كل مراحل عملية المراجعة في مختلف البيئات لتعزيز مصداقية تقرير المراجعة.
		عرض القدرة على مراجعة عمل رقابة البيانات المالية الذي قام به الآخرون لضمان الجودة اتساقاً مع المعايير ذات الصلة وممارسات الجهاز الأعلى للرقابة.
		ممارسة التقدير والتشكيك المهني عند تطبيق المعايير.
		طلب النصح عند مواجهة مسائل شائكة أو خلافية إثر مباشرة التقدير المهني.
		كفاءة رقابة البيانات المالية 2
		يُظهر المراقب المهني فهماً للسياق والبيئة والمنشأة في رقابة البيانات المالية.
كفاءة رقابة البيانات المالية 2-1	عكس فهم السياق العريض لبيئة القطاع العام.	عكس فهم السياق العريض لبيئة القطاع العام ما يضيف أهدافاً إضافية للمراجعة في رقابة البيانات المالية في القطاع العام. وهذه الأهداف الإضافية للمراجعة قد تنتج عن توجيهات برلمانية، أو تعميمات حكومية، أو توقعات من أصحاب المصلحة، أو قضايا معينة خاصة بالمنشأة، وغيرها. وقد يمتد هذا إلى خارج نطاق التعبير عن رأي عن البيانات المالية.
كفاءة رقابة البيانات المالية 2-2	عكس تقدير المبادئ المحاسبية وأطر لتقارير المالية.	إظهار فهم المعايير والمبادئ المحاسبية، وعرض القدرة على تفسير أطر التقارير المالية التي تنطبق على إعداد البيانات المالية.
كفاءة رقابة البيانات المالية 2-3	عكس فهم عمليات المنشأة والمخاطر المرتبطة بها، وعمليات المحاسبة والتقارير المالية.	عكس القدرة على تقييم الهيكل التنظيمي للمنشأة، وثقافتها، وعمليات الأعمال، والعمليات والأنظمة، وتشمل نظام المنشأة الخاص بالرقابة الداخلية، وأنشطة الرقابة الداخلية، وأنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة.
		إظهار فهم المحاسبة وعمليات التقارير الخاصة بالمنشأة والتعامل الفعال مع تعقيدات عمليات المحاسبة.
		كفاءة رقابة البيانات المالية 3
		يُقيم المراقب المهني المخاطر في رقابة البيانات المالية ويديرها.
كفاءة رقابة البيانات المالية 3-1	تحديد الخطأ المادي	تحديد حجم وطبيعة الخطأ المادي.
كفاءة رقابة البيانات المالية 3-2	تقويم مخاطر المراجعة في رقابة البيانات المالية.	تطبيق فهم الخطأ المادي القائم على فهم العلاقة بين الخطأ المادي والمخاطر المقيمة للأخطاء في البيانات المالية عند التخطيط لرقابة البيانات المالية وأدائها وخلاصتها.
كفاءة رقابة البيانات المالية 3-3	إدارة المخاطر في كل مراحل عملية رقابة البيانات المالية.	تقويم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية بسبب التزوير أو الخطأ في البيانات المالية ومستويات التمييز، وتصميم إجراءات المراجعة لمعالجة المخاطر المحددة.
		إعداد إستراتيجية عامة للمراجعة وتنفيذها بحيث تضع الإستراتيجية التوجه والتوقيت والنطاق للمراجعة وذلك استجابة لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية.
		كفاءة رقابة البيانات المالية 4
		يقوم المراقب المهني بأداء وتوثيق إجراءات المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة الدولية للرقابة.
كفاءة رقابة البيانات المالية 4-1	تقييم نظام الرقابة الداخلي للمنشأة المتعلق بعملية إعداد التقارير المالية.	تقييم تصميم أنظمة الرقابة الداخلية، وتحديد كيفية أداء فاعلية هذه الأنظمة، وإن كانت فعالة يتم اختبار فاعلية تشغيل أنظمة الرقابة المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية. وفي الختام يتم التوصل إلى خلاصة بشأن مدى كفاية أنظمة الرقابة التي اختُبرت لتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية.
كفاءة رقابة البيانات المالية 4-2	تطبيق مختلف تقنيات أخذ العينات.	اختيار أحجام العينات من خلال تطبيق مختلف تقنيات أخذ العينات واستخدام مستوى الأخطاء المادية المرتكبة.

الكفاءات	السلوك المتوقع	
كفاءة رقابة البيانات المالية 3-4	جمع وتقييم مصادر الأدلة المتعددة، وتحديد أوجه التباين، وتبيين الأدلة الموثوقة والدقيقة والمعتمدة والمتكاملة والقابلة للاستخدام في المراجعة. عكس فهم نزاهة البيانات ومفاهيم المصادقية التي تحافظ على انسجام البيانات وتؤكد على انسجامها في فترة دورة حياتها واختبار صحة المعلومات. استكشاف الفرص للحصول على الأدلة اللازمة بطرق جديدة لتيسير مناهج التحليل و/أو الاختبار. الاستفادة من عمل الأطراف الأخرى أو الاختصاصيين وأداء الإجراءات على عمل الآخرين لتحديد كفاية وملائمة التدقيق والمراجعة.	
كفاءة رقابة البيانات المالية 4-4	تقييم كفاية أدلة المراجعة المعقولة وتحديد الأسباب الجذرية للمسائل المتعلقة بالمراجعة والتعبير عن رأي المراجعة في البيانات المالية.	
كفاءة رقابة البيانات المالية 4-5	توثيق العمل المنجز في كل مرحلة من مراحل رقابة البيانات المالية، من مرحلة ما قبل بدء المراجعة حتى مرحلة إكمالها ورفع تقرير بشأنها من أجل إظهار كفاية العمل المنجز في مراجعة البيانات المالية.	
كفاءة رقابة البيانات المالية 4-6	تحديد أصحاب المصلحة الأساسيين في عملية رقابة البيانات المالية بما في ذلك أصحاب المصلحة المكلفين بالحوكمة، والتواصل بفاعلية على المستوى الشفهي والكتابي في كل مراحل عملية المراجعة على النحو الموصوف في الكفاءة الشاملة 2-2. الدخول في حوار ثنائي للحصول على المعلومات اللازمة لتقويم المخاطر المتعلقة بالأخطاء المادية في البيانات المالية وجمع أدلة المراجعة لتدعيم رأي المراجعة. نقل المسائل المتعلقة بالمراجعة إلى الإدارة والجهات المكلفة بالحوكمة. الحفاظ على العلاقة المهنية مع المنشأة التي خضعت للمراجعة.	
كفاءة رقابة البيانات المالية 5	يتواصل المراقب المهني بفاعلية ويتابع نتائج رقابة البيانات المالية.	
كفاءة رقابة البيانات المالية 5-1	عكس القدرة على تحديد الجهات الإدارية وتلك المسؤولة عن الحوكمة بغرض الإبلاغ بمسائل المراجعة قبل المراجعة وأثنائها وبعدها. القدرة على توضيح رأي المراجعة والإبلاغ به، وأية إجراءات تصحيحية أساسية ضرورية للجهات الإدارية والجهات المكلفة بالحوكمة. القدرة على تحديد الجهات التي يتعين إبلاغها بالمسائل المتعلقة بالتزوير وتحديد كيفية إبلاغها بذلك.	
كفاءة رقابة البيانات المالية 5-2	تطوير وتنفيذ خطة متابعة نتائج مراجعة الحسابات مع أصحاب المصلحة المعنيين. رصد تنفيذ التعقيبات الخاصة برقابة البيانات المالية.	

« د. الكفاءات الخاصة بالمراقب المهني المشارك في رقابة الأداء

استناداً إلى مفهوم المراجع الكامل (أشبه بالحرف تي)، يتضمن إطار الكفاءة الخاص بمهارات المراقب المهني المختص برقابة الأداء ما يلي:

- الكفاءات الشاملة للمراقب المهني على النحو الموصوف في الملحق (أ) أعلاه.
- وكفاءات رقابة الأداء للمراقب المهني الموصوف في القسم أدناه.

يمكن إدماج كفاءات مراجعة الحسابات في خمس مجموعات عريضة وُزعت بشكل أساسي وفقاً لقواعد عملية رقابة الأداء المتسقة مع المعايير الدولية للمؤسسات العليا لرقابة الأداء.

كفاءة رقابة الأداء 1: يضيف المراقب المهني القيمة من خلال إجراء مراجعات الأداء المتسقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

كفاءة رقابة الأداء 2: يظهر المراقب المهني فهماً للسياق والبيئة والمنشأة في قيامه برقابة الأداء.

كفاءة رقابة الأداء 3: يُقيّم المراقب المهني ويدير المخاطر المتعلقة برقابة الأداء.

كفاءة رقابة الأداء 4: يؤدي المراقب المهني إجراءات رقابة الأداء ويوثقها وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

كفاءة رقابة الأداء 5: يتواصل المراقب المهني الاتصالات بفاعلية ويتابع نتائج رقابة الأداء.

الكفاءات	السلوك المتوقع	
كفاءة رقابة الأداء 1	يضيف المراقب المهني قيمة من خلال إجراء مراجعات الأداء المتسقة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.	
كفاءة رقابة الأداء 1-1	إظهار فهم طبيعة رقابة الأداء وغرضه وأهدافه، والطريقة المتميزة التي يُصفي بها قيمة كجزء من سلسلة المساءلة، وكيفية اختلافه من عمليات مراجعة الالتزام أو رقابة البيانات المالية ومدى ارتباطه بكل أنواع هذه المراجعة المحاسبية. عكس فهم رقابة الأداء باعتبارها مشاركة مباشرة في إعداد التقارير حيث يمكن استخدام مختلف المناهج مثل النهج الموجه لتحقيق النتائج، والنهج الموجه لحل المشكلات، والنهج القائم على التُّظُم أو التركيبة المختلطة من هذه المناهج. تقدير أن رقابة الأداء تعمل بطريقة بناءة لتقديم توصيات تستشرف المستقبل وتهدف لتحسين الحوكمة والمساءلة والشفافية وأداء الخدمات في إدارة المال العام، وتطوير نطاق واسع من مختلف عمليات وخدمات الحكم وفقاً للنهج الذي يستند إلى تقييم المخاطر ويأخذ في الاعتبار بأولويات التنمية الدولية والإقليمية و/أو الوطنية.	عكس فهم كيفية مساهمة رقابة الأداء في تشجيع المساءلة والشفافية والحكم الرشيد وأداء الخدمات بكفاءة.
كفاءة رقابة الأداء 1-2	إظهار القدرة على تطبيق مفاهيم أساسية متعلقة بالاقتصاد والكفاءة والفاعلية، فضلاً عن المعايير والشروط والسبب والأثر في عملية رقابة الأداء في مختلف الموضوعات، وتشمل هذه برامج معينة ومنشآت وصناديق وأنشطة أو أوضاع قائمة. عكس القدرة على الإدارة الفاعلة لمخاطر التقارير غير المعقولة مما يُمكن المستخدم المستهدف من الثقة بمصادقية مستخلصات المراجعة. إضافة قيمة من خلال تقديم تقرير متوازن وتوصيات بناءة تستشرف المستقبل.	عكس القدرة على تطبيق مفاهيم أساسية لرقابة الأداء بطريقة معقولة ومنسجمة في ممارسة المراجعة.
كفاءة رقابة الأداء 1-3	تطبيق رقابة الأداء وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في كل مراحل عملية المراجعة في مختلف البيئات لضمان الجودة التي تعزز مصداقية تقرير المراجعة. إظهار القدرة على استعراض عمل رقابة الأداء الذي أُنجِز من قبل آخرين مراعاةً لضمان الجودة واتساقاً مع المعايير ذات الصلة وممارسات الجهاز الأعلى للرقابة.	ضمان الجودة في إجراء رقابة الأداء.
كفاءة رقابة الأداء 1-4	ممارسة التقدير والتشكيك المهني عند تطبيق المعايير. طلب النصح عند مواجهة قضايا شائكة أو خلافية أثناء ممارسة التقدير المهني.	ممارسة التقدير والتشكيك المهني في كل مراحل رقابة الأداء.
كفاءة رقابة الأداء 2	يُظهر المراقب المهني فهماً للسياق والبيئة والمنشأة في قيامه برقابة الأداء.	
كفاءة رقابة الأداء 2-1	عكس فهم الإطار المؤسسي العريض لأداء المساءلة وثقافة الأداء وبيئة القطاع العام التي تعمل في ظلها المنشأة.	عكس فهم سياق بيئة القطاع العام.
كفاءة رقابة الأداء 2-2	تقييم الهياكل التنظيمية للمنشأة وثقافتها وعمليات أعمالها وعملياتها وأنظمتها، فضلاً عن علاقاتها البيئية مع المنشآت الأخرى في حالة مشاركة مختلف المنشآت في الأداء.	عكس فهم عمليات المنشأة والعلاقات المشتركة بين المؤسسات العامة.
كفاءة رقابة الأداء 3	يُقيّم المراقب المهني ويدير المخاطر المتعلقة برقابة الأداء.	
كفاءة رقابة الأداء 3-1	تقييم الاعتبارات المرتبطة بالنهج القائم على تقدير المخاطر لتحديد نطاق المراجعة.	عكس فهم العلاقة بين المخاطر وتقييم الأثر في أداء المراجعة.

الكفاءات	السلوك المتوقع	
كفاءة رقابة الأداء 3-2	اختيار موضوعات رقابة الأداء والمحفظة القائمة على معايير هامة وقابلة للمراجعة.	اختيار محفظة من موضوعات رقابة الأداء القائمة على مجموعة من المعايير أخذاً في الاعتبار بتضمين موضوعات هامة وذات صلة قابلة للمراجعة ومن شأنها أن تضيف قيمةً لمستخدمي التقرير.
كفاءة رقابة الأداء 3-3	إدارة المخاطر في جميع مراحل عملية رقابة الأداء.	إدارة مخاطر رقابة الأداء لتفادي الوصول إلى استنتاجات غير صحيحة أو غير كاملة وتفادي تقديم معلومات متحيزة أو تخفق في إضافة قيمة. ويتم ذلك من خلال إجراء دراسة تمهيدية وتحليل للمخاطر مع مراعاة كل العوامل الهامة المتعلقة بموضوع المراجعة وجمع الأدلة الكافية والمعقولة والتشاور على نطاق واسع بين أعضاء فريق المراجعة وخارجه، وتزويد المستخدمين لتقرير المراجعة بمعلومات جديدة وتوصيات من شأنها أن تقدم مساهمة حقيقية في القيام بأداء أفضل.
كفاءة رقابة الأداء 4	يؤدي المراقب المهني إجراءات رقابة الأداء ويوثقها وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.	
كفاءة رقابة الأداء 4-1	وضع أهداف واضحة للمراجعة، وتصميم الأسئلة والأسئلة الفرعية بطريقة تسترعي الموضوعات ذات الصلة وتستكمل بعضها بعضاً، ولا تتداخل في بعضها، وتكون شاملة وافية في معالجة أهداف المراجعة. واختيار أفضل نهج للمراجعة مستنبط من مناهج قائمة على تحقيق النتائج أو حل المشكلات أو تستند إلى الأنظمة أو تستخدم مزيجاً من هذه المناهج لتحقيق أهداف المراجعة.	وضع أهداف واضحة ومعرفة بجلاء للمراجعة، واختيار أفضل نهج للمراجعة مع مراعاة أهداف المراجعة.
كفاءة رقابة الأداء 4-2	وضع معايير مناسبة لرقابة الأداء.	تحديد مختلف مصادر معايير المراجعة في رقابة الأداء أو تطوير معايير مناسبة عندما لا تكون متاحة.
كفاءة رقابة الأداء 4-3	تطوير التحقق من الأخطاء المادية في كل مراحل عملية رقابة الأداء.	تحديد الأخطاء المادية في كل مراحل عملية المراجعة أخذاً في الاعتبار ليس فقط بالقيمة المالية، بل أيضاً بالأهمية الاجتماعية أو السياسية.
كفاءة رقابة الأداء 4-4	تطبيق تقنيات أخذ العينات وتقييم النتائج.	تحديد توقيت تطبيق أخذ العينات وكيفية أخذها ومن ثم توثيق إستراتيجية أخذ العينات أثناء المراجعة. تنفيذ إجراءات أخذ العينات وتقييم النتائج.
كفاءة رقابة الأداء 4-5	عكس القدرة على استخدام مختلف طرق العلوم الاجتماعية وتقنيات التشخيص في كل مراحل عملية المراجعة.	عكس القدرة على استخدام مختلف طرق العلوم الاجتماعية وتقنيات التشخيص (مثل تحليل أوجه القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT)، وتحليل المخاطر، وتحليل أصحاب المصلحة، ورسم خرائط العملية، ودراسة الحالات، وغيرها) واختيار أنسب التقنيات لتطبيقها أثناء رقابة الأداء.
كفاءة رقابة الأداء 4-6	توثيق إجمالي عملية رقابة الأداء.	عكس القدرة على استخدام مختلف طرق العلوم الاجتماعية وتقنيات التشخيص في كل مراحل عملية المراجعة. الإحصائي وغيرها) أثناء رقابة الأداء.
كفاءة رقابة الأداء 4-7	التواصل مع أصحاب المصلحة في كل مراحل عملية رقابة الأداء.	توثيق العمل الذي أنجز في كل مرحلة من رقابة الأداء بطريقة تمكن أي خبير آخر مختص برقابة الأداء دون أن يكون له ارتباط بالمراجعة أن يفهم العملية والخطوات التي اتخذت في حالة تكرار المراجعة من التوصل إلى النتائج نفسها.
كفاءة رقابة الأداء 5	يتواصل المراقب المهني بفاعلية ويتابع نتائج رقابة الأداء.	تحديد أصحاب المصلحة الأساسيين في عملية رقابة الأداء بما فيهم أولئك المكلفين بالحوكمة، والتواصل بكفاءة على المستوى الشفهي والكتابي في كل مراحل عملية المراجعة على النحو الموصوف في الكفاءة الشاملة 2-2. المشاركة في التواصل الثنائي مع نطاق عريض من مختلف أصحاب المصلحة لجمع الأدلة بهدف التوصل إلى استنتاجات متوازنة ومفيدة. القدرة على تحديد الجهات التي ينبغي إبلاغها بالمسائل المتعلقة بالتزوير وتحديد كيفية إبلاغها.
كفاءة رقابة الأداء 5-1	إظهار القدرة على إعداد تقارير وتوصيات رقابة الأداء التي تفي بالمعايير.	عكس القدرة على إعداد تقرير مراجعة يتصف بالشمول والإقناع والتوقيت السليم والسلاسة والتوازن. أخذ عناية خاصة عند صياغة التوصيات. صياغة توصيات تتصف بالوضوح وتقدم في نسق منطقي ومعقول مع إضفاء قيمة ومعالجة أسباب المشكلات و/أو أوجه الضعف
كفاءة رقابة الأداء 5-2	متابعة توصيات رقابة الأداء.	تطوير وتنفيذ خطة متابعة لنتائج المراجعة مع أصحاب المصلحة المسؤولين. رصد تنفيذ توصيات رقابة الأداء.

« .و. كفاءات المراقب المهني المشارك في أنشطة الاختصاص

هناك مختلف الوظائف في داخل الجهاز الأعلى للرقابة التي تعتبر ضرورية لتنفيذ كفاءات الاختصاص:

- أولئك الذين يقدمون التعليمات: من الموظفين أو أعضاء جهاز الرقابة الأعلى المكلفين بالتحقيق الأولي (الذي يشمل تحديد وتحليل الحقائق التي قد تشكل مخالفات أو انتهاكات) حتى صياغة التقرير إلى الوصول إلى تبين إجراءات الاختصاص، فهؤلاء لا يشاركون في تبني القرار.
- "قضاة الشؤون المالية" أو "أعضاء هيئة الخبراء الجماعة ذات الاختصاص القضائي": هم أعضاء الجهاز الأعلى للرقابة المكلفين بصياغة الأحكام أو التعويضات. لقد تم تفصيل وضعيتهم وضمان استقلالهم في القانون الوطني.
- المدعى العام أو مساعد المدعي العام عند نص القانون على ذلك: تكون اللجنة المشكلة هنا عادة من عضو واحد أو عدة أعضاء ومهمتهم الدفاع عن المصلحة العامة أو التطبيق الدقيق للقانون. يقوم هذا الشخص برعاية المصلحة العامة والاستخدام المعقول للقانون بشكل أساسي فيما يتعلق بإطار قانوني ينبثق عن قانون بعينه، ويجوز تنفيذ نشاط يركز على التحقيق. فيتعين أن يكون هذا الشخص مستقلاً عن صياغة الحكم وألا يشارك في تبني القرار. ويجوز له/لها التدخل لبدء الإجراءات أو التعبير عن رأيه/رأيها في الحكم الذي يصدر.

تتضمن عبارة "مراجع الحسابات المهني" في هذه الوثيقة أولئك الأعضاء من جهاز الرقابة الأعلى الذين يقومون بكل الوظائف المدرجة أعلاه. وإثر الإشارة لمفهوم المهني الشامل "الذي يشبه شكل الحرف تي"، فإن إطار الكفاءة لمراجع الحسابات المهني في جهاز الرقابة الأعلى لديه وظائف اختصاصات تشمل ما يلي:

- كفاءات شاملة لمراجعي الحسابات المهنيين في جهاز الرقابة الأعلى الذين يصفهم القسم 5(أ) بالإشارة الخاصة للأداء المرتبطة بأجهزة الرقابة العليا ذات الاختصاصات الوظيفية (الكفاءات الشاملة).
- الاختيار المناسب لكفاءات الرقابة من الأقسام 5(ب)، و(ج) و/أو (د)، وكفاءات مراجع الحسابات المهني الذي لديه مسؤوليات اختصاص بحسب الوصف أدناه.

يمكن إدماج الكفاءات المتعلقة بمسؤوليات الاختصاص في أربع مجموعات عريضة وُزعت بشكل أساسي لتأخذ في الاعتبار الإشارة للعمل مع أجهزة الرقابة العليا التي لها أنشطة اختصاصات متسقة مع إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية بالإضافة للاستشارات مع ملتقى أجهزة الرقابة العليا ذات الأنشطة المتعلقة بالاختصاصات.

كفاءة مسؤوليات الاختصاص 1: يضيف المراقب المهني قيمة من خلال ممارسة مسؤولياته/مسؤولياتها المتعلقة بالاختصاص اتساقاً مع توجيهات وإصدارات الإنتوساي المهنية وأفضل الممارسات والقانون المعني القابل للتطبيق.

كفاءة مسؤوليات الاختصاص 2: يعكس المراقب المهني فهماً للسياق والبيئة والمنشأة في تنفيذه/تنفيذها للمسؤوليات الاختصاص.

كفاءة مسؤوليات الاختصاص 3: ويؤدي المراقب المهني مسؤوليات الاختصاص وفقاً للاعتبار اللازم الذي تؤكد عليه توجيهات وإعلانات الإنتوساي المهنية المتاحة وذات الصلة والمتطلبات القانونية للوظيفية التي تُنجز.

كفاءة مسؤوليات الاختصاص 4: ويتواصل المراقب المهني بفاعلية مع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الذين يعتبر التواصل معهم ضرورياً كجزء من تنفيذ ونجاح مسؤولياته/مسؤولياتها ذات الاختصاص.

الكفاءات	السلوك المتوقع	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 1
يضيف المراقب المهني قيمة من خلال ممارسة مسؤولياته/مسؤولياتها المتعلقة بالاختصاصات اتساقاً مع توجيهات وإصدارات الإئتوساي المهنية وأفضل الممارسات والقانون المعني القابل للتطبيق.	إظهار فهم طبيعة مسؤوليات الاختصاص وغرضها وأهدافها، والطريقة المتميزة التي تضيف بها قيمة كجزء من سلسلة المساءلة وكيف تختلف هذه المسؤوليات عن عمليات رقابة الالتزام والرقابة المالية ورقابة الأداء أو كيفية ارتباطها بذلك. إظهار فهم مسؤوليات الاختصاص في سياق نظام الحكم الذي تكون فيه هذه المسؤوليات ضرورية، والطريقة التي تسهم بها هذه المسؤوليات من خلال عمليات المحاكم أو الهيئات القضائية الأخرى في فاعلية وكفاءة عمليات الحكم هذه.	إظهار فهم كيفية مساهمة مسؤوليات الاختصاص في تشجيع المساءلة والشفافية في استخدام المال العام.
إظهار القدرة على تطبيق مفاهيم الرئيسة المتعلقة بمسؤوليات الاختصاص بطريقة معقولة ومتسقة في الممارسة.	عكس القدرة على تطبيق مفاهيم رئيسة مرتبطة بتنفيذ مسؤوليات الاختصاص على النحو الذي أدرجت به في مبدأ الإئتوساي 50- من مبادئ أنشطة الاختصاص لأجهزة الرقابة العليا.. إظهار القدرة على الإدارة الفاعلة لمخاطر الإجراءات والعلميات غير اللائقة التي يمكن أن تُعرض مصداقية النتائج والأحكام و/أو القرارات للخطر.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 1-2
ضمان الجودة في تنفيذ مسؤوليات الاختصاص.	تطبيق المبادئ العامة الخاصة بكفاءات الاختصاص (وفقاً لمبدأ الإئتوساي 50 من مبادئ أنشطة الاختصاص للأجهزة العليا للرقابة) في كل مراحل العملية في مختلف البيئات لضمان مصداقية النتائج والأحكام والقرارات النهائية). إظهار القدرة على مراجعة أنشطة الاختصاص التي قامت بها الجهات الأخرى لضمان الجودة اتساقاً مع القوانين والمعايير وممارسات أجهزة الرقابة العليا ذات الصلة وفقاً لدوره/دورها في العملية.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 1-3
ممارسة التقدير والتشكيك المهني عند تنفيذ مسؤوليات الاختصاص.	طلب النصح أو المعلومات عند مواجهة مسائل شائكة أو خلافية أثناء ممارسة مسؤوليات الاختصاص فيما يتعلق بالقانون واجب التطبيق.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 1-4
يعكس المراقب المهني فهماً للسياق والبيئة والمنشأة في تنفيذه/تنفيذها لمسؤوليات الاختصاص.	ممارسة التقدير المهني والبحث الدقيق عن الأدلة في كل مراحل تنفيذ مسؤوليات الاختصاص.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 2
عكس فهم سياق بيئة القطاع العام.	عكس فهم السياق العريض للقطاع العام لا سيما عندما يرتبط الأمر بنظام حكم معين في بلد ما، أو تشريع رئيسي، أو توجيهات وأوامر برلمانية، أو توقعات معينة من أصحاب المصلحة.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 2-1
إظهار فهم النظام القانوني المحين القابل للتنفيذ.	فهم سياق النظام القانوني القابل للتنفيذ، والإجراءات القانونية الواجبة، والفاعلين الأساسيين للسماح بالتنفيذ المعقول لأنشطة الاختصاص التابعة للجهاز الأعلى للرقابة في ظل هذا النظام. القدرة على العمل على أساس يومي في ظل الأطر القانونية القابلة للتنفيذ والتجانس مع الأطر القانونية الأخرى (المدينة والجنائية والتجارية وتلك الخاصة بقانون المنافسة).	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 2-2
ويؤدي المراقب المهني مسؤوليات الاختصاص وفقاً للاعتبار اللازم الذي تؤكد عليه توجيهات وإعلانات الإئتوساي المهنية المتاحة وذات الصلة والمتطلبات القانونية للوظيفية التي تُنجز.	تميز الحقائق بطريقة منهجية ونزيهة بما في ذلك القضايا المرتبطة بالاستئناف والنقض. إجراء تحليل قانوني معقد. فهم مختلف مكونات المسائل القانونية المترابطة.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 3
إجراء البحث والتحليل والتطبيق الفاعل والكفء للقوانين ذات الصلة على الحقائق.	صياغة الإجراءات، والنتائج، والتقارير، والأحكام المحالة، والعقوبات، وعند الاقتضاء إعداد الرأي القانوني بشأن القضايا المرتبطة بالإجراءات. التواصل بوضوح ودقة وانسجام مع أصحاب المصلحة المتأثرين بأية قرار قانوني تم صياغته.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 3-1
صياغة الوثائق القانونية و/أو تقديم النصح والتواصل بطريقة معقولة مع الجمهور المعين.	عكس القدرة على المحافظة على نزاهة مادة الأدلة.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 3-2
المحافظة على الأدلة	إظهار فهم سلوك التكيف بحسب المكان ومدى التواجد في المحكمة خاصة أثناء جلسات مجريات المحاكمة. عكس القدرة على تقديم القضية بطريقة واضحة ودقيقة ومنطقية في محكمة قانونية أو أمام أية هيئة قضائية. عكس القدرة على إشراك أطراف الخصومة في الإجراءات القانونية الواجبة المعنية بالحق في الدفاع.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 3-3
القيام بإجراءات التخاصم أمام محكمة قانونية أو أي هيئة قضائية.	يتواصل المراقب المهني بفاعلية مع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الذين يعتبر التواصل معهم ضرورياً كجزء من تنفيذ ونجاح مسؤولياته/مسؤولياتها ذات الاختصاص.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 3-4
التواصل مع الجهات الفاعلة والجهات القانونية والرقابية المهمة لنجاح العملية القانونية.	عكس القدرة على التواصل اتساقاً مع الإجراءات القانونية الواجبة والهيئات الرقابية والقانونية ذات الصلة بطريقة تضمن إنجاز الأهداف التشريعية والإستراتيجية وتؤدي إلى نتائج وأحكام وقرارات معقولة.	كفاءة مسؤوليات الاختصاص 4
التواصل مع الجهات الفاعلة والجهات القانونية والرقابية المهمة لنجاح العملية القانونية.		كفاءة مسؤوليات الاختصاص 4-1